من قبيل التعيين اي من قبيل انواع التعيين وهو التعيين اذ هو
التعيين وصف الفاعل والشمول وصف المدلول اي ان الشمول
الاستغراقي تعين لان الشامل متعين بكونه الجميع فلا شيوع
اصلا تدبر قوله لان وضع المعارف الخ يريد المعرف بلام العهد
الذهني فانه من المعارف مع انه لا يستعمل في معين والجواب انه
في حكم النكرة والكلام في معرفة ليست في حكم النكرة اهصبان
وقوله لا يستعمل في معين اي بل في الجنس باعتبار وجوده
في ضمن فرد ما قوله وقد لا يقصد الخ قال في الاطول ونحن
نقول قصد الخطاب الى الماهية في ضمن كل فرد كما في يا ايها الانسان
فهو خطاب للجميع فكما لا عدول لو قيل تركون دون لا عدول في تركي
وهما بمثابة واحدة فافهم اهصبان وقوله فهو خطاب
للجميع اي وهو خطاب لمعين كما اتضح سابقا قوله على سبيل
البدل اي دون الشمول ولذا افرد فقال تركي دون تركون اهـ
سم صبان قوله ان اكوم بالبناء للمفعول فيه وفيما بعده
وحذف الفاعل لعدم تعينه قوله ولو تركي الخ لم يرد بقوله
ولو تركي مخاطبا معينا قصد البيان اشتداد شناعة حالهم
لكل مخاطب فجواب لو محذوف اي لرأيت امرا قطيعا شديد الشناعة
قوله اخرج اي اخرجي والجملة مستانفة وعلة الاخراج محذوف
يشعر بها المقام وهي المبالغة في تأدية المقصد كانه احضر كل واحد
ممن يصلح ان يخاطب وخوطب بذلك تشهيرا للحال من حصل
الخطاب في شأنه وقوله ليقم متعلق بمحذوف يدل عليه الكلام
اي يحمل على هذا اعني عدم ارادة مخاطب معين ليقم وليس
متعلقا بقوله اخرج على صورة الخطاب لفساد المعنى واصل

العبارة

العبارة في الايضاح ويستفاد من المطول والسيد ما ذكرناه
في حلها وقول المطول لفساد المعنى اي لما علمت من ان المخاطب
يقتضي التعين قوله اذ المراد الخ علة للمعلل مع علته اي وانما
يحمل ليترتب العموم لان المراد الخ قوله مدخل اي حظ ونصيب
وسعي قوله والجواب انه جمع الخ اي فلم يخرج الضمير عن التعريف
وفيه ان الجمع ممنوع عند البيانيين فلا ينبغي التخريج عليه
فالمناسب ان يجاب بان ارادة مطلق مخاطب على طريقة
المجاز المرسل والعلاقة الاطلاق وذلك لان ضمير المخاطب
موضوع بالوضع العام لكل معين مانع من ارادة المغبرين
اراد به فاذا لم يقصد به معين يكون مجازا افاده السعدي
على ان الجمع المذكور يستدعي هنا الاستعمال في معين وغيره
ولم يتحقق الا الاستعمال في الثاني وتكلفه الاستعمال فيهما
وان امكن في ولو تركي الخ لا يمكن في تراكيب كثيرة من هذا
الموضوع نحو قول المولف اعلم ان فرائض الوضوء كذا فتامل
منصفا قوله ولا يضر بنا الخ وقع في النسخ اضطراب والنسخة
التي يظن صحتها وقد كتبنا عليها نضها ولا يضر بنا عدم
التعيين في الخارج لان التعين مطلقا قوله والترك اي ترك
التعيين مستبين اي ظم لاجل الشمول قوله عدم التعين هو
اي تعين مدلول الضمير ثم قوله ولا يضر بنا عدم الخ ليس في فما
لما يرد كما يتبادر منه ولا يستدعي المقام ذكره ولو حذفه
ما ضر بنا سل قوله مطلقا اي عن التقييد بالخارج قوله ظم
لاجل الشمول يتبادر منه ان لاجل متعلق بظم فيكون عليه
قول المص للشمول متعلق بمستبين والذي يتبادر من المص

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)